

التقرير السنوي
2025

- (أ) معلومات الصندوق:
1. اسم الصندوق:
صندوق الإئماء الاستثماري الوقفي
2. أهداف وسياسات الاستثمار وممارساته:
يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي للكيانات الاعتبارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) مره واحدة على الأقل بشكل سنوي على جمعيات الدعوة الإلكترونية ليتم صرفها على مصارف الوقف المحددة.
3. سياسة توزيع عوائد استثمارات الصندوق (على مصارف الوقف):
سيوزع الصندوق عوائد نقدية لا تقل عن 50% من غلة الوقف على الأقل بشكل سنوي لصالح جمعيات الدعوة الإلكترونية (وأي جهة مستفيدة أخرى يتم إضافتها خلال فترة طرح و/أو تشغيل الصندوق)، وسيحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة التوزيعات وآلية صرفها، ويحق لمجلس إدارة الصندوق تخصيص جزء من غلة الوقف لنماء الأصل الموقوف بما لا يزيد عن 50% من إجمالي بعد موافقة مجلس الإدارة على مبلغ / نسبة التوزيع، سيكون التوزيع للجهات المستفيدة بناءً على نسبة ملكية كل جهة مستفيدة في الصندوق.. الغلة لكل سنة مالية
4. يقوم مدير الصندوق بإتاحة تقارير الصندوق عند الطلب بدون مقابل.
5. وصف المؤشر الاسترشادي للصندوق، وأسباب اختياره ومدى ملاءمته للاستراتيجيات والأهداف الاستثمارية للصندوق، والموقع الإلكتروني لمزود الخدمة (إن وجد):
مؤشر استرشادي داخلي يتكون من الآتي:
- نسبة 40% من مؤشر الانماء للأسهم السعودية المتوافق مع الضوابط الشرعية، المزود من قبل ايديل رينتينج (Ideal Rating). الموقع: www.idealratings.com
- نسبة 15% من مؤشر الصناديق العقارية السعودية المتداولة، المزود من قبل ايديل رينتينج (Ideal Rating).
- نسبة 25% من معدل عائد التعامل بين البنوك السعودية لمدة ثلاثة اشهر (3) (SAIBD 3 Month)، المزود من قبل ايديل رينتينج (Ideal Rating).
- نسبة 20% من مؤشر الصكوك السعودية (الحكومية، الشركات)، المزود من قبل ايديل رينتينج (Ideal Rating).
تم بناء المؤشر الاسترشادي الداخلي ليحاكي استراتيجية الصندوق الاستثمارية بنهجية العائد الكلي.

(ب) أداء الصندوق:
1. جدول مقارنة يغطي السنوات المالية الثلاث الأخيرة (منذ التأسيس):

السنة المالية	31/12/2025
صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية كل السنة المالية	19,132,026
صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في نهاية السنة المالية	0.95
أعلى صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة.	1.01
أقل صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة.	0.95
عدد الوحدات الصادرة في نهاية السنة المالية	20,097,958
نسبة المصروفات	1.10%
نتائج مقارنة أداء المؤشر الاسترشادي للصندوق بأداء الصندوق.	لا ينطبق

2. سجل الأداء:
(أ) العائد الإجمالي لسنة واحدة، وثلاث سنوات، وخمس سنوات (أو منذ التأسيس).
منذ التأسيس
-4.80%
خمس سنوات
لا ينطبق
(ب) العائد الإجمالي السنوي لكل سنة من السنوات المالية العشر الماضية، (أو منذ التأسيس).
منذ التأسيس
-4.80%

(ج) جدول مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب التي تحملها صندوق الاستثمار على مدار العام:

الرسوم والمصاريف	المبلغ
رسوم خدمات الحفظ	(10,740.93)
رسوم الإدارة	(70,268.13)
رسوم مراجع الحسابات	(34,500.00)
رسوم موقع تداول و الرسوم الرقابية	(12,901.51)
رسوم ومصاريف أخرى	(15,973.85)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	(60,000.00)
أتعاب وساطة	(4,358.00)
خسائر الائتمان المتوقعة	(1,616.00)
إجمالي المصروفات	(210,358.42)
إجمالي نسبة المصروفات	1.10%

- (د) الإفصاح عما إذا كانت هناك أي ظروف يقرر فيها مدير الصندوق الإعفاء من أي رسوم أو تخفيضها: لا يوجد
يجب تطبيق قواعد حساب بيانات الأداء وأي افتراض بشكل متسق.
تم تطبيق قواعد حساب بيانات الأداء وأي افتراض متسق.
3. التغييرات الجوهرية خلال الفترة والتي أذرت في أداء الصندوق:
لا يوجد أي تغييرات جوهرية.
4. الإفصاح عن ممارسات التصويت السنوية:
نأمل الاطلاع على الملحق (1).
5. تقرير مجلس إدارة الصندوق السنوي على أن يحتوي على سبيل المثال لا الحصر على:
أ. أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق، مع بيان نوع العضوية.

اسم العضو	نوع العضوية
الأستاذ / ثامر بن محمد بن معمر	عضو غير مستقل ورئيس مجلس إدارة الصندوق
الأستاذ / عماد بن سليمان الشراري	عضو غير مستقل
الأستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا	عضو مستقل
الأستاذ / سلطان بن خالد الشويعر	عضو مستقل
الدكتور / عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فربان	عضو غير مستقل
الأستاذ / ياسر بن عبد المحسن التويجري	عضو غير مستقل

ب. ذكر نبذة عن مؤهلات أعضاء مجلس إدارة الصندوق.
1. الأستاذ / ثامر بن محمد بن معمر
يحمل ثامر بن معمر درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود، وخبرة تزيد عن 20 عامًا في أدوار مختلفة في مجال الاستثمار. شغل عدة مناصب قيادية في إدارة الأصول وعمليات الاستثمار في عدة شركات منها البنك العربي الوطني وفالكلم للخدمات المالية قبل توليه منصب رئيس إدارة الحوكمة وأمين سر مجلس الإدارة في شركة الإئماء للاستثمار.
2. الأستاذ / عماد بن سليمان الشراري
عماد الشراري هو نائب رئيس في إدارة الأصول في الإئماء المالية، حيث يقود إدارة أسواق رأس المال، ويتمتع بخبرة تمتد لـ 17 عامًا في إدارة الأصول وأبحاث الأسهم. قبل انضمامه إلى الإئماء في عام 2019، كان عماد مدير صندوق في الراجحي المالية، حيث ساهم في تأسيس وتطوير فريق أبحاث الأسهم هناك. وقبل ذلك، أمضى أربع سنوات ضمن فريق أبحاث الأسهم في إتش إس بي سي العربية السعودية. بدأ عماد مسيرته الاستثمارية في بيت الاستثمار العالمي عام 2008، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
3. الأستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا
حاصل على البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأمير سلطان. عمل لأكثر من 15 سنة في مجال إدارة الأصول وإدارة الأعمال. يعمل منذ فبراير 2021 كمستشار لمعالي وزير التجارة بما في ذلك تمثيل الوزارة في اللجان الوطنية ومجالس الإدارات. أيضًا يعمل كعضو مجلس الإدارة في البلد الأمين للتنمية والتجديد العمراني. كما عمل سابقًا كمدير إدارة ضمان التنفيذ بمكتب تحقيق الرؤية بوزارة التجارة، وتقلد قبل ذلك العديد من المناصب المالية، حيث ساهم في تأسيس وتطوير فريق أبحاث الأسهم هناك. حقق العديد من الإنجازات أبرزها: بناء استراتيجية وحوكمة برنامج تنمية القطاع الخاص، والحصول على جائزة أفضل صندوق استثماري للإصدارات الأولية بالملكة عام 2015 الصادرة من "Global Banking and Finance Review"، وتأسيس وإطلاق العديد من الصناديق الاستثمارية "World Finance"، وقيادة فريق الاستثمار في شركة بيت التمويل السعودي الكويبي للحصول على جائزة أفضل مزود لإدارة الثروات في المملكة لعام 2015م والصادرة من "Finance Review" بالملكة بمختلف فئات الأصول.

- 4) الأستاذ / سلطان بن خالد الشويبر
حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود ودرجة الماجستير في العلوم في المالية من جامعة تكساس أي أند إم كومرس وحاصل على درجة الدكتوراه في المالية من جامعة نيواورليانز. عضو هيئة تدريس بجامعة الملك سعود منذ سبعة عشر عاماً. يشغل حالياً منصب رئيس قسم الإدارة المالية بكلية إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود منذ عام 2021م. كما يعمل كمستشار في التمويل والاستثمار لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (نفاذ منشآت) من عام 2020م. بالإضافة إلى عضويته باللجنة الفنية للخدمات المالية بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (ساسو).
- 5) الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فريان
يحمل د. عبد العزيز درجة الدكتوراه في السياسة الشرعية من المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 2016م، ودرجة الماجستير في الشريعة والقانون من كلية العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام 2007م، ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 2000م. شغل د. عبد العزيز العديد من المناصب الحكومية وعضويات مجالس الإدارة خلال خبرته العملية من ضمنها رئاسة مجلس إدارة جمعية زكن الحوار الأهلية وعضو مجلس إدارة شركة الحمادي للتنمية والاستثمار، كما شغل سابقاً منصب المشرف العام على الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمستشار القانوني لمعالي الوزير، كما شغل أيضاً منصب وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للضمان الاجتماعي، وهو المؤسس والمستشار في شركة د. عبد العزيز آل فريان المهنية. للدكتور آل فريان العديد من العضويات المهنية سواء على المستوى المحلي والدولي وهو مُحكم معتمد على مستوى محلي ودولي.
- 6) الأستاذ/ ياسر بن عبد المحسن التويجري
يحمل أ. ياسر درجة البكالوريوس في المحاسب الآلي من كلية التربية جامعة الملك سعود عام 1417هـ، وحاصل على شهادة محترف تطوير مالية من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية، وحاصل على الزمالة الأوروبية العربية في إدارة المنظمات الغير ربحية، لدى أ. ياسر خبرة عملية تفوق الـ 20 عاماً في القطاع التعليمي وإدارة الكيانات الغير ربحية، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة مكتب الدعوة بحي الروضة ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأعمال بشبكة المجد الفضائية.
- تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق الآتي:
- 1) الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق العام طرفاً فيها، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الموافقة على عقود تقديم خدمات الإدارة للصندوق، وعقد تقديم خدمات الحفظ، ولا يشمل ذلك العقود المبرمة وفقاً للقرارات الاستثمارية في شأن أي استثمارات قام بها الصندوق أو سيقوم بها في المستقبل.
 - 2) اعتماد سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحقوق التصويت المتعلقة بأصول الصندوق.
 - 3) الإشراف - و - متى كان ذلك مناسباً - الموافقة أو المصادقة على أي تعارض مصالح يفرض عنه مدير الصندوق.
 - 4) الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع لجنة المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق أو مسؤول المطابقة والالتزام لديه لمراجعة التزام الصندوق بجميع القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المتطلبات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار.
 - 5) الموافقة على جميع التغييرات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر) وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة الجهات المستفيدة والهيئة أو إشرافهم (حيثما ينطبق).
 - 6) التأكد من اكتمال ودقة شروط وأحكام الصندوق وأي مستند آخر (سواء كان عقداً أم غيره) يتضمن إفصاحات تتعلق بالصندوق العام ومدير الصندوق وإدارته للصندوق العام، إضافة إلى التأكد من توافق ما سبق مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار.
 - 7) التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المشتركين بالوحدات (الواقفين) المستفيدة وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.
 - 8) الاطلاع على التقرير المتضمن أداء وجود الخدمات المقدمة من الأطراف المعنية بتقديم الخدمات الجوهرية للصندوق المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر)، وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المشتركين بالوحدات (الواقفين) وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.
 - 9) تقييم البية تعامل مدير الصندوق مع المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق وفقاً لسياسات وإجراءات مدير الصندوق حيال رصد المخاطر المتعلقة بالصندوق وكيفية التعامل معها.
 - 10) اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بأصول الصندوق مجمعة أو منفردة.
 - 11) العمل بأمانة وحسن نية واهتمام ومهارة وعناية وحرص وبما يحقق مصلحة المشتركين بالوحدات (الواقفين).
 - 12) تدوين محاضر الاجتماعات التي تشمل على جميع وقائع الاجتماعات والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق.
 - 13) الاطلاع على التقرير المتضمن جميع الشكاوى والإجراءات المتخذة حيالها المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر)؛ وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المشتركين بالوحدات (الواقفين) وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.
 - 14) بحكم طبيعة الصندوق الوقفية فإن كل مشترك بالوحدات (واقف الوحدات) قد تنازل عن حقوقه ومنافعه من أصول ووحدات الصندوق، ولن يكون هناك أي مسؤولية مرتبة على المشتركين في الاشتراك بوحدات الصندوق عند موافقته وتوقيع على شروط وأحكام الصندوق للجهات المستفيدة، وسيتم نقل كافة حقوق ومسؤوليات اجتماع المشتركين بالوحدات إلى مجلس إدارة الصندوق الذي له جميع صلاحيات ناظر الوقف، وأي ظرف تم ذكره سابقاً يستدعي فيه إلى عقد اجتماع المشتركين بالوحدات سيقوم مقامه اجتماع مجلس إدارة الصندوق.
- مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق:
- 5,000 ريال عن كل جلسة لكل عضو (10,000 سنوياً كحد أقصى لكل عضو)، ويحد أقصى 60,000 ريال عن كامل السنة وذلك لجميع أعضاء المجلس.
- لا يوجد حالياً أي تعارض أو احتمال بين أعضاء مجلس الإدارة وصالح الصندوق، وسيقوم مجلس إدارة الصندوق بالإشراف على أي تضارب للمصالح إن وجدت وتسيويتها، وسيتم بذل أقصى جهد ممكن لوجح أي تضارب للمصالح بحسن النية وبالطريقة المناسبة.
- يقع تحت إشراف أعضاء مجلس إدارة الصناديق الاستثمارية الآتية:

اسم الصندوق	نوع الصندوق	الأستاذ / ناصر بن محمد	الأستاذ / عماش بن سليمان	الأستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا	الأستاذ / سلطان بن خالد الشويبر	الأستاذ / عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فريان	الأستاذ / ياسر بن عبد المحسن التويجري
صندوق الإئتماء الخاص للأسهم - 1	طرح خاص	عضو غير مستقل
صندوق الإئتماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية	طرح عام	عضو مستقل
صندوق جامعة الملك خالد الوقفي	طرح عام	عضو غير مستقل	عضو مستقل
صندوق بر الرياض الوقفي	عضو غير مستقل
صندوق الإئتماء الوقفي لمساجد الطرق	عضو غير مستقل
صندوق القصيم الوقفي	عضو غير مستقل

- ز. الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات الصادرة بشأنها بما في ذلك أداء الصندوق وتحقيق الصندوق لأهدافه:
لا يوجد
- ج. مدير الصندوق:
بيانات مدير الصندوق:
شركة الإئتماء المالية
- ترخيص هيئة السوق المالية رقم: 09134-37
- الرياض، حي العليا، برج العنود، طريق الملك فهد. ص.ب. 55560 الرياض 11544 المملكة العربية السعودية، هاتف: 8004413333، الموقع الإلكتروني: www.alinmainvestment.com
- 2) اسم وعنوان مدير الصندوق من الباطن و/أو مستشار الاستثمار
لا يوجد
- 3) مراجعة لأنشطة الاستثمار خلال الفترة:
تم تنفيذ جميع استثمارات الصندوق بما يتوافق مع أهداف واستراتيجيات الصندوق مع استغلال الفرص الاستثمارية الممكنة اخذين بالاعتبار الالتزام بقيود الاستثمار التي نصت عليها شروط وأحكام الصندوق.
- 4) أداء الصندوق خلال الفترة:
كان أداء الصندوق منذ الانشاء 4.80% -
- 5) التغييرات التي حدثت على شروط وأحكام الصندوق خلال الفترة:
لا يوجد
- 6) لا يوجد أي تغيير على معلومات الصندوق التي من شأنها التأثير على قرار مالي الوحدات.
- 7) الإفصاح عن نسبة رسوم الإدارة المحتسبة على الصندوق نفسه والصناديق التي يستثمر فيها الصندوق بشكل كبير:
- | الصندوق | رسوم الإدارة % | تستقطع من |
|--|----------------|--|
| صندوق الإئتماء الاستثماري الوقفي | 0.40% | صندوق قيمة أصول الصندوق بعد خصم الرسوم الثابتة ورسوم التعامل وتدفع بشكل شهري. |
| صندوق الإئتماء للسببولة بالريال السعودي | 20.00% | سنوياً من صافي عوائد الصندوق |
| صندوق الإئتماء لأسهم سوق نمو | 1.75% | سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق تتراكم بشكل تناسلي عند كل يوم تقويم وتدفع شهري |
| صندوق الإئتماء الخاص للرعاية الصحية ما قبل الطرح العام | 2.00% | سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق تتراكم يومياً وتدفع بشكل شهري لمدير الصندوق نظير إدارته |
- 8) بيان حول العمولات الخاصة التي حصل عليها مدير الصندوق خلال الفترة، مبيناً بشكل واضح ماهيتها وطريقة الاستفادة منها:
لا ينطبق لعدم وجود عمولات خاصة في شروط وأحكام الصندوق.
- 9) أي بيانات أو معلومات أخرى أوجبت هذه اللائحة تضمينها بهذا التقرير: لا يوجد
- 10) مدة إدارة الشخص المسجل كمدير صندوق:
06 شهر.
- 11) نسبة مصروفات كل صندوق بنهاية العام والمتوسط المرجح لنسبة مصروفات كل الصناديق الرئيسية المستثمر فيها (حيثما ينطبق)
الصندوق

1.10%
0.64%
0.37%
لم يعلن الصندوق مصروفاتها لعام 2025م

- (د)
1. **أمين الحفظ وعنوانه:**
شركة نمو المالية
المركز الرئيسي: البيوت المكتبية - مبنى رقم 2163 وحدة رقم 98، حي المعذر الشمالي - طريق العروبة، صندوق بريد 92350 الرياض 11653، هاتف: +966114942444، فاكس: +966114944266، المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: www.nomwcapital.com.s
2. **واجبات ومسؤوليات أمين الحفظ:**
الأدوار الأساسية ومسؤوليات أمين الحفظ فيما يتعلق بصندوق الاستثمار:
1) يُعدّ أمين الحفظ مسؤولاً عن التزاماته وفقاً للائحة صناديق الاستثمار والأنظمة واللوائح المطبقة ذات العلاقة، سواءً أدي مسؤولياته بشكل مباشر أم كلف بها طرفاً ثالثاً، ويُعدّ أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق والمشاركين بالوحدات ومجلس إدارة الصندوق عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب الاحتيال أو الإهمال أو سوء التصرف أو التقصير المُتعمد.
2) يُعدّ أمين الحفظ مسؤولاً عن حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح المشاركين بالوحدات، وهو مسؤول كذلك عن اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ أصول الصندوق.
مشغل الصندوق:
1) **اسم مشغل الصندوق، وعنوانه:**
شركة الإنماء المالية
ترخيص هيئة السوق المالية رقم: 09134-37
الرياض، حي العليا، برج العنود 2، طريق الملك فهد، ص.ب. 55560 الرياض 11544 المملكة العربية السعودية، هاتف: 8004413333، الموقع الإلكتروني: www.alinmainvestment.com
- 2) **واجبات ومسؤوليات مشغل الصندوق:**
1. فيما يتعلق بصناديق الاستثمار، يكون مشغل الصندوق مسؤولاً عن تشغيل صناديق الاستثمار.
2. يجب على مشغل الصندوق أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات ذات الصلة بتشغيل جميع الصناديق التي يتولى تشغيلها.
3. يجب على مشغل الصندوق إعداد سجلّ بمالكي الوحدات وحفظه في المملكة.
4. يُعدّ مشغل الصندوق مسؤولاً عن عملية توزيع الأرباح على الجهة المستفيدة.
5. يُعدّ مشغل الصندوق مسؤولاً عن تقييم أصول الصندوق تقييماً كاملاً وعادلاً.
6. يجب على مشغل الصندوق معاملة طلبات الاشتراك بالسعر الذي يُحتسب عند نقطة التقييم التالية للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك.
7. يجب على مشغل الصندوق تنفيذ طلبات الاشتراك بحيث لا تتعارض مع أي أحكام تتضمنها لائحة صناديق الاستثمار أو شروط وأحكام الصندوق.
مراجع الحسابات:
اسم مراجع المحاسب، وعنوانه:
شركة للحديد والنجي محاسبون قانونيون (LYCA)
المركز الرئيسي: جرانند تاور، الدور الثاني عشر، حي المحمدية، طريق الملك فهد، صندوق بريد 85453 الرياض 11691، هاتف: +966112693516، تحويلة: 101، فاكس: +966112694419، المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: www.lyca.com.sa
- (ز) **القوائم المالية:**
تأمل الاطلاع على الملحق رقم (2)

ملحق (1) سياسات التصويت

البيان
رقم السياسة: 1-0
التصنيف: سياسة عامة

مقدمة

تم إعداد سياسات حقوق التصويت ("السياسات") للصدوق الإئتماء الاستراتيجي الوفي ("الصدوق") المدار من قبل شركة الإئتماء وفقاً للمادة وفقاً للمادة 62 من لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1 - 219 - 2006 بتاريخ 12/03/1427 هـ (الموافق 12/24/2006 م) وأي تعديلات أخرى قد تطرأ عليها.

السياسات

بشكل عام، يُمنح المساهمون في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (إنداول) حقوق تصويت بخصوص أسهمهم. تسمح هذه الحقوق للمساهمين بالتصويت في اجتماعات جمعيات المساهمين العامة العادية وغير العادية على المسائل المعروضة على جمعية المساهمين في بعض الحالات، سيقوم المساهمون بالإدلاء بأصواتهم بالوكالة بدلاً من حضور كل اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين.

هذا وتلزم أي شركة مدرجة ("شركة" أو "الشركة") في تداول بالإعلان في الموقع الإلكتروني لتداول عن أي دعوة لاجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بالوكالة بدلاً من حضور كل اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين.

من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماع الجمعيات العامة العادية وغير العادية على المساهمين للتصويت عليها. يكون لشركة الإئتماء المالية ("مدير الصدوق") بصفتها مديراً للصدوق صلاحية ممارسة أية حقوق تصويت تمنح للصدوق بصفته (الصدوق) مالكا للأسهم والتي يقوم الصدوق بتمثيلها من وقت لآخر ("الأسهم"). حيث أن السياسة العامة لمدير الصدوق مبنية على ممارسة هذه الحقوق بما يتفق مع المصالح المثلل مالكي الوحدات في الصدوق (حسب تقدير مدير الصدوق المعقول) كذلك التي يحددها الشخص المسؤول عن التصويت على الأسهم وقت الإدلاء بالأصوات. إلا أنه وفي بعض الحالات، قد يكون من المصلحة المثلل مالكي الوحدات في الصدوق الامتناع عن التصويت حول مسألة معينة.

فيما يلي بيان بالسياسات التي يجب الالتزام بها من قبل مدير الصدوق عند ممارسة أو عدم ممارسة أية حقوق تصويت يمتلكها الصدوق بصفته مالكا للأسهم:

- (1) **سياسة مدير الصدوق فيما يتعلق بالتصويت على المسائل الروتينية:**
تتضمن أجندة اجتماعات جمعيات المساهمين العمومية للشركات المدرجة عادة مسائل اعتمادية منها انتخاب أعضاء مجلس إدارة للشركة، وتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أنظمتهم، واعتماد أو تعديل برامج تعويض الإدارة وإبراء ذمهم لسنة مالية محددة، وتعديل رسالة الشركة (ويشار إليها مجتمعة مع تلك التي في حكمها من المسائل الأخرى والتي يتم عرضها عادة في اجتماعات جمعيات المساهمين العمومية "المسائل الروتينية"). من وجهة نظر مدير الصدوق، يحكم أن مدير الصدوق لن يقوم بشيء أي منصب إداري في الشركة المدرجة المستثمر فيها من قبل الصدوق، فإن قرار الاستثمار في أي شركة مدرجة يعتمد بدرجة معينة على إدارة تلك الشركة وتقديرها وإدارتها للأعمال المناطة بها. وبالتالي، فسوف يتم بشكل عام التصويت على المسائل الروتينية وفقاً للإرشادات المتعلقة بالتصويت ("و هي عبارة عن مبادئ عامة سوف تساعد في تحديد قرار التصويت مع أو ضد الإضافة إلى قرار عدم التصويت على المسائل الروتينية: مجلس الإدارة، سيتم التصويت في حال اكتمال النصاب القانوني) على القرارات التي تعمل على تعزيز قيمة مجالس إدارة الشركات المدرجة على التصرف بما يتفق مع المصالح المثلل للمساهمين في الشركة المدرجة بشكل عام وللمالكي الوحدات في الصدوق بشكل خاص.
- (2) **المدققون وأنواع المدقق:** بشكل عام، سيتم دعم توصيات لجنة المراجعة للشركة المتعلقة بتعيين مدقق الحسابات وأنظمتهم وذلك وفقاً لما يتوافق مع أحكام الحوكمة الواردة في نظام الشركات السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والتعاميم ذات العلاقة الصادرة منها.
- (3) **تعويض الإدارة:** بشكل عام، سيتم دعم ترتيبات التعويض المرتبطة بالأداء التجاري والإداري طويل الأجل وتطور حقوق الملكية للأسهم. يجب أن تحت هذه الترتيبات الإدارة على تحقيق أهداف الأداء ونمو حقوق ملكية الأسهم في الشركة لتحسين التوافق بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين. لن يتم دعم خطط خيارات الأسهم أو خطط حوافز الإدارة التي لا يتم الإفصاح عن تفاصيلها بشكل كاف (أي حتى يتم إعطاء المساهمين معلومات هامة حول طبيعة ونطاق خطة خيارات الأسهم أو حوافز الإدارة) أو تلك التي تكون سخية بشكل مفرط.
- (4) **التغييرات في الرسلة:** بشكل عام، سيتم دعم التغييرات في الرسلة حين يتم إثبات أن الحاجة المعقولة للتغيير هي لصالح أعمال الشركة. لن يتم دعم التغييرات التي تؤدي إلى تخفيف مفرط لقيمة الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المسجلين في سجل الشركة قبل تاريخ التغيير في الرسلة. سيؤخذ بعين الاعتبار استخدام العائدات الناتجة عن أية زيادة في رأس المال في تحديد فيما إذا كان سيتم التصويت لصالح اقتراح زيادة رأس المال أو ضده.
- (5) **سياسة عدم التصويت:** على الرغم من أنه وبشكل عام سوف يتم التصويت من قبل مدير الصدوق على المسائل المعروضة على الجمعيات العمومية للمساهمين للشركات المدرجة التي يستثمر الصدوق فيها وفقاً للنقاط أعلاه، فقد تكون هناك حالات يكون من المصلحة المثلل للصدوق التصويت بطريقة تختلف عن تلك النقاط (مثلاً إذا قام مجلس إدارة الشركة المدرجة ذات العلاقة بالإفصاح عن معلومات خاطئة أو بيانات ومعلومات غير واضحة أو انحرفت عن أفضل الممارسات المطبقة أو عن مصالح المساهمين في الشركة المدرجة). سوف يترك القرار النهائي حول الطريقة التي سيتم بها التصويت من عدمه على تلك المسائل للشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصدوق (كمدبر المحفظة مثلاً). مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المثلل للصدوق والمالكي الوحدات فيه.

- (ب) **الإرشادات المتعلقة بالتصويت حول المسائل غير الروتينية:**
يتم تناول المسائل غير الروتينية، بما في ذلك تلك المسائل المتعلقة بالأعمال الخاصة بالشركة أو تلك التي يطرحها المساهمون في الشركة على أساس كل حالة على حدة مع التركيز على التأثير المحتمل للتصويت على قيمة استثمارات الصدوق في الشركة. وسوف يتم أيضاً النظر في الإرشادات أعلاه والمتعلقة بالتصويت في المسائل الروتينية عند تقرير كيفية التصويت حول المسائل غير الروتينية.

- (ج) **التصويت على المسائل التي قد تنشأ عنها تضارب في المصالح:**
عندما يؤدي تصويت مدير الصدوق أو وكيله على واحدة أو أكثر من المسائل الروتينية أو المسائل غير الروتينية المطروحة للتصويت في اجتماع جمعية عامة للشركة إلى نشوء تضارب محتمل في المصالح بين مدير الصدوق والصدوق، فإنه ولأجل تلافي تضارب المصالح أنف الذكر مع وضع مصالح الصدوق في المرتبة الأولى، فسوف يقوم مدير الصدوق بالخطوات التي تضمن أن التصويت قد تم:
(1) وفقاً للقرار الاستراتيجي الخاص بالشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصدوق (كمدبر المحفظة مثلاً)، بحيث يكون غير متأثر بأي اعتبارات عددي تلك التي تصب في مصلحة الصدوق ومالكي وحداته.
(2) خالياً من أي تأثير من قبل مدير الصدوق أي من الشركات التابعة له وبدون أخذ أي اعتبار لمصالح مدير الصدوق أو أي من الشركات التابعة له قبل مصلحة الصدوق ومالكي وحداته.
وفي جميع الأحوال، متى ما رأى الشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصدوق ضرورة رفع المسألة التي قد تنشأ عنها تضارب بين مصالح مدير الصدوق والصدوق لمجلس إدارة الصدوق، سيقوم أعضاء مجلس إدارة الصدوق المستقلين بالأخذ بالاعتبار تلك المسألة والتوصية في شأنها، مع العلم بأن القرار النهائي المتعلق بالتصويت يرجع للشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصدوق.

- (د) **إدارة التصويت بالوكالة:**
(1) الالتزام بمهاسة التصويت بالوكالة: يتم تزويد كل شخص أو كيان يعهد إليه بالتصويت بخصوص الأسهم المملوكة للصدوق في الشركات المدرجة بنسخة عن هذه السياسة ويتوقع منه التصويت وفقاً لهذه السياسة في جميع الأوقات. في حال توقيع أي شخص الانحراف عن السياسات المبينة هنا، سيقوم بالحصول على الموافقة المسبقة من مدير الصدوق قبل التصويت.
(2) الاحتفاظ بسجل التصويت بالوكالة: سيتم الاحتفاظ بسجل بكافة التوكيلات التي تم استلامها وكافة الأصوات التي تم الإدلاء بها (بما في ذلك كيفية الإدلاء بذلك الأصوات) من قبل الشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصدوق. يتم الاحتفاظ بسجل التصويت بالوكالة وعرضه على مجلس إدارة الصدوق خلال اجتماعاته.

- (هـ) **قرار التصويت أو عدم التصويت حول المسائل الروتينية أو غير الروتينية:**
يكون للشخص المسؤول عن الأسهم التي تمنح حق التصويت والمملوكة من قبل الصدوق حرية اختيار التصويت أو عدم التصويت حول المسائل الروتينية أو غير الروتينية، مع إيلاء العناية الواجبة لهذه السياسة والمصلحة المثلل للصدوق ومالكي الوحدات فيه. في الحالات التي يقرر فيها ذلك الشخص أن التصويت ليس في مصلحة مالكي الوحدات في الصدوق، أو في الحالات التي لا يؤدي فيها التصويت إلى إضافة أية قيمة، لن يكون هناك حاجة للتصويت.

- (و) **طرق حضور الجمعيات والتصويت:**
تبعاً للطرق المتوفرة، فقد يتم حضور أية جمعية أو مجمعية أو التصويت على مسائنها (من قبل مدير الصدوق أو وكيله) بأحد الطرق التالية:
(1) الحضور لموقع الجمعية والتصويت على مسائنها
(2) الحضور لموقع الجمعية وعدم التصويت على مسائنها
(3) التصويت على مسائل الجمعية من خلال القنوات الإلكترونية المعتمدة
(4) الحضور أو/و التصويت بأية طرق معتمدة أخرى غير تلك المذكورة أعلاه

ملحق (2) القوائم المالية

صندوق الإنماء الاستثماري الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

القوائم المالية للفترة
من ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وتقرير المراجع المستقل

الصفحة	الفهرس
٢ - ١	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٢٠ - ٧	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء الاستثماري الوقفي (مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الإنماء الاستثماري الوقفي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورة لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء الاستثماري الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرياً في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون



صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ١٢ شوال ١٤٤٧ هـ
(٣١ مارس ٢٠٢٦)



ريال سعودي	ايضاح	
		الموجودات
		رصيد لدى البنك
٤٤٠,١٣١		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٤,٧٠٧,٣٣٧	٥	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣,٨٨٢,٣٣٩	٦	ذمم مدينة متعلقة بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٨٧,٥٠٠	٥	
<u>١٩,٣١٧,٣٠٧</u>		إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
		مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
١٨٥,٢٨١	٧	
<u>١٨٥,٢٨١</u>		إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
		صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
١٩,١٣٢,٠٢٦		
<u>١٩,٣١٧,٣٠٧</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
		وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)
٢٠,٠٩٧,٩٥٨		
<u>٠,٩٥</u>		صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)

ريال سعودي	ايضاح	
		الدخل
(١,٠٩٠,٤٦٢)	٥	خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٣٦,٢١٥		دخل عمولة خاصة
٩٩,٦٦٠		توزيعات أرباح
<u>(٧٥٤,٥٨٧)</u>		إجمالي الخسارة
		المصاريف
(٧٠,٢٦٨)	٨	أتعاب إدارة
(٤,٣٥٨)	٨	أتعاب وساطة
(١,٦١٦)	٦	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(١٣٤,١١٦)		مصاريف أخرى
<u>(٢١٠,٣٥٨)</u>		إجمالي المصاريف
(٩٦٤,٩٤٥)		صافي خسارة الفترة
-		الدخل الشامل الآخر
<u>(٩٦٤,٩٤٥)</u>		إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

ريال سعودي

	الأنشطة التشغيلية
(٩٦٤,٩٤٥)	صافي خسارة الفترة
	التعديلات :-
١,٠٩٠,٤٦٢	خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢٣٦,٢١٥)	دخل عمولة خاصة
(٩٩,٦٦٠)	توزيعات أرباح
١,٦١٦	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(٢٠٨,٧٤٢)	
(١٥,٧٩٧,٧٩٩)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٣,٨٣٧,٧٦٤)	زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢٥٠,٠٠٠)	زيادة في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
١٨٥,٢٨١	زيادة في الذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
	زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى
(١٩,٩٠٩,٠٢٤)	
١٩٠,٠٢٤	دخل عمولة خاصة مستلمة
٦٢,١٦٠	توزيعات أرباح مستلمة
(١٩,٦٥٦,٨٤٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
	النشاط التمويلي
٢٠,٠٩٦,٩٧١	متحصلات من الوحدات المصدرة
٢٠,٠٩٦,٩٧١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي
٤٤٠,١٣١	الرصيد لدى البنك في نهاية الفترة

ريال سعودي

(٩٦٤,٩٤٥)
-

(٩٦٤,٩٤٥)

٢٠,٠٩٦,٩٧١

٢٠,٠٩٦,٩٧١

١٩,١٣٢,٠٢٦

وحدات

٢٠,٠٩٧,٩٥٨

٢٠,٠٩٧,٩٥٨

الخسارة الشاملة:

صافي خسارة الفترة
الدخل الشامل الآخر للفترة

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

التغير من معاملات الوحدات
متحصلات من الوحدات المصدرة

صافي التغير من معاملات الوحدات

حقوق الملكية في نهاية الفترة

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

وحدات مصدرة خلال الفترة

الوحدات في نهاية الفترة

١- التأسيس والأنشطة

صندوق الإنماء الاستثماري الوقفي ("الصندوق")، هو صندوق استثماري وقفي عام مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تم تأسيسه وإدارته من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، وفقاً للوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية وتعليمات الهيئة العامة للأوقاف.

يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي لجامعة الملك خالد المرخص من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي للكيانات الاعتبارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) مره واحدة على الأقل بشكل سنوي على جمعيات الدعوة الإلكترونية ليتم صرفها على مصارف الوقف المحددة.

وافقت الهيئة العامة للأوقاف على تأسيس الصندوق بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٢٤) ومنحت هيئة السوق المالية موافقتها على طرح وحدات الصندوق بتاريخ ١٢ جمادى الثاني ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤). بدأ الصندوق فترة الطرح الأولي له بتاريخ ١٢ جمادى الثاني ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤)، وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٠ مارس ٢٠٢٥). وعليه، تمثل هذه القوائم المالية أول قوائم مالية للصندوق وتغطي الفترة من ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يعتبر مدير الصندوق، عند التعامل مع مالكي الوحدات، الصندوق كوحدة محاسبية مستقلة. وبناءً عليه، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق. تمثل وحدات الصندوق الأصول الموقوفة، وتستحق منشآت الجهة المستفيدة غلة الوقف الموزعة وفقاً لشروط وأحكام الصندوق.

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة مغلقة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٠٩١٣٤-٣٧.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة نمو المالية للاستشارات المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

١-٣ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقاً لترتيب السهولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١٠).

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

١-٣ أسس الإعداد (تتمة)

ولا يوجد هناك أي أثر جوهري لتطبيق هذه التعديلات المذكورة أعلاه على القوائم المالية للصندوق.

٢-٣ المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. يعترف الصندوق بتطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تاريخ السريان

١ يناير ٢٠٢٦

١ يناير ٢٠٢٧

١ يناير ٢٠٢٧

١ يناير ٢٠٢٦

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١): عدم القابلية للصرف

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): تصنيف وقياس الأدوات المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨): العرض والإفصاحات في القوائم المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩): الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

٣-٣ ترجمة العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، باعتباره العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالصندوق. كما تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

(ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات المعنية. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

٤-٣ النقدية وشبه النقدية

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٥-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولى والقياس اللاحق

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

(١) الموجودات المالية

الإثبات الأولى والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات الموجودات والمطلوبات المالية (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولى، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

← موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

← موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٥-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

القياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والاستثمارات في ودائع المرابحة والصكوك والذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويُدْرَج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة ووحدات الصناديق الاستثمارية.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يتم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطالبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطالبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تغطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٥-٣ الأدوات المالية - الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا" للفتة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفتتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يومًا.

تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهرًا. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

(٢) المطلوبات المالية

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيرًا بالصندوق. بعد الإثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويُدْرَجُ إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

(٣) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَجُ الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في أن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٣ قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٥).

٧-٣ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٧-٣ الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغيير في صافي الموجودات المثبت أو التغيير في القيمة العادلة لصادفي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٨-٣ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٩-٣ أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار/ المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

١٠-٣ الزكاة وضريبة الدخل

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية المرفقة.

١١-٣ إثبات الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض المستلم، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب دخل العمولة الخاصة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المرابحة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباته في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم احتساب دخل العمولة الخاصة من خلال تطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي انخفض مستواها الائتماني لاحقاً. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

تحدد الأرباح الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس المتوسط المرجح.

تشتمل الأرباح والخسائر غير المحققة على تغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق في استلامها).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

١٢-٣ ضريبة القيمة المضافة

يتم إثبات الإيرادات والمصاريف والموجودات، بعد خصم ضريبة القيمة المضافة، فيما عدا الحالات التالية:

- إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة بشأن شراء الموجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية المعنية، وفي هذه الحالة يتم إثبات ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة شراء الأصل المعني أو كجزء من بند المصاريف، حيثما ينطبق.
- عند إظهار الذمم المدينة والذمم الدائنة شاملة مبلغ ضريبة القيمة المضافة.

يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من أو المستحق الدفع إلى السلطات الضريبية المعنية كجزء من الأرصدة المدينة أو الدائنة الأخرى في قائمة المركز المالي.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكيد جوهرى قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة، إجراء الأحكام، وعلى وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

يتطلب الأمر أيضاً إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- (١) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
- (٢) اختيار النماذج والافتراضات الملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
- (٣) وضع عدد من التصورات المستقبلية والأوزان النسبية لها وذلك لكل منتج/ سوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
- (٤) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في الأسهم المتداولة ووحدة الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. يتم تقييم الاستثمار في الأسهم المتداولة باستخدام الأسعار المتداولة في السوق، بينما يتم تقييم الوحدات في الصناديق الاستثمارية باستخدام أحدث سعر استرداد متاح كما هو محدد من مدير الصندوق المعني بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن تفاصيل القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٥).

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في أسهم متداولة واستثمارات في وحدات صناديق عامة استثمارية وصناديق استثمار عقاري، مبينة أدناه، مسجلة في المملكة العربية السعودية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
التكلفة	القيمة العادلة	
(ريال سعودي)	(ريال سعودي)	
٩,٣٥٥,٧٤٨	٧,٨٩٢,٩٥٨	محفظة أسهم تقديرية
٤,٣٠٨,٩٥٣	٤,٤٧٥,١٧٩	صناديق عامة
٢,١٦٧,٧٥٠	٢,١٤٤,١٠٧	صناديق استثمار عقاري (ريت)
١٩٥,٠٩٣	١٩٥,٠٩٣	صناديق خاصة
<u>١٦,٠٢٧,٥٤٤</u>	<u>١٤,٧٠٧,٣٣٧</u>	

تتكون محفظة الأسهم التقديرية من أسهم مدرجة في سوق تداول.

بلغت خسارة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال السنة ١,٠٩٠,٤٦٢ ريال سعودي.

فيما يلي بيان الذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
ريال سعودي		
٢٥٠,٠٠٠		دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣٧,٥٠٠		توزيعات أرباح مدينة
<u>٢٨٧,٥٠٠</u>		

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم دفع دفعات مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لشراء وحدات صناديق خاصة بمبلغ قدره ٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي.

٦- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
ريال سعودي		
٣,٨٣٧,٧٦٤		صكوك (١)
٤٦,١٩١		دخل عمولة خاصة مستحقة
<u>٣,٨٨٣,٩٥٥</u>		
(١,٦١٦)		ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٦-١)
<u>٣,٨٨٢,٣٣٩</u>		

(١) يمثل هذا البند صكوك صادرة من قبل أطراف أخرى تعمل بالمملكة العربية السعودية بفترة استحقاق أصلية تتراوح من ١ سنة إلى ٢٥ سنة وتحمل عمولة خاصة بمعدل قدره ٨,٤٢٪ سنوياً.

٦- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (تتمة)

فيما يلي بيان بتواريخ الاستحقاق المتبقية لهذه الصكوك:

النسبة المئوية للقيمة	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ريال سعودي	
٪٧٥	٢,٨١٩,١٧٥	أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات
٪٢٥	٩٦٣,٧٥٠	أكثر من ٥ سنوات
٪١٠٠	٣,٨٣٧,٧٦٤	

١-٦ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال الفترة:

الفترة من ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ريال سعودي	
١,٦١٦	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١,٦١٦	في نهاية الفترة

٧- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ريال سعودي	
٦٢,٨٥٦	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٨)
٦٠,٨٠٨	أتعاب مجلس إدارة الصندوق مستحقة (إيضاح ٨)
١٥,٤٥٧	ضريبة قيمة مضافة مستحقة
٩,٣٤٠	أتعاب حفظ مستحقة
٥,٩٨٢	مستحقات الطباعة والتوزيع (١)
٣٠,٨٣٨	أخرى (٢)
١٨٥,٢٨١	

(١) يمثل هذا الرصيد مصاريف إدارية متكبدة بشأن طباعة وتوزيع التقارير السنوية للصندوق، وكذلك التكاليف الأخرى المتعلقة بشكل مباشر بإدارة وتشغيل الصندوق. ويتم احتساب هذه المصاريف بحد أقصى قدره ٠,١٪ من صافي موجودات الصندوق سنويًا.

(٢) تتكون المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى بشكل رئيسي من المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالأتعاب المهنية والرسوم الإدارية.

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

(أ) أتعاب الإدارة

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل سنوي قدره ٤٠,٠٪ يتم احتسابها يوميًا على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

(ب) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٥,٠٠٠ ريال عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس وذلك بحد أقصى قدره ١٠,٠٠٠ ريال سعودي سنويًا لكل عضو و ٦٠,٠٠٠ ريال سعودي في السنة. تم تحميل مكافآت مجلس الإدارة قدرها ٦٠,٠٠٠ ريال سعودي لسنة أعضاء من مجلس الإدارة خلال الفترة.

١-٨ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	ريال سعودي
شركة الإنماء المالية	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	(٧٠,٢٦٨)
		أتعاب وساطة	(٤,٣٥٨)
مجلس إدارة الصندوق	أعضاء مجلس الإدارة	مكافأة مجلس إدارة الصندوق	(٦٠,٠٠٠)

٢-٨ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة (الدائنة) المدينة الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة في نهاية الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة الأرصدة	ريال سعودي
مصرف الإنماء	رصيد لدى البنك	٢١٤,٧٠٦
صناديق مدارة من قبل مدير الصندوق	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥,٧٩٧,١٢٤
مدير الصندوق	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٧)	(٦٢,٨٥٦)
مجلس إدارة الصندوق	مكافأة مجلس إدارة الصندوق (إيضاح ٧)	(٦٠,٨٠٨)

٩- إدارة المخاطر المالية

٩-١ عوامل المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ووضع مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح الجهة المستفيدة وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقاً مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

٩-١-١ مخاطر السوق

أ) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة عن احتمالية تأثير التغيرات في أسعار العملات الخاصة السائدة في السوق على التدفقات النقدية للربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العملات الخاصة بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة.

يوضح الجدول التالي أثر التغير المحتمل بصورة معقولة في دخل العملات الخاصة على الأدوات المالية المتأثرة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

الأثر على الربح أو

الخسارة

للفترة من

١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ريال سعودي

٣٨,٣٧٨

(٣٨,٣٧٨)

التغير في سعر العمولة:

زيادة بواقع ١٪

نقص بواقع ١٪

يقوم مدير الصندوق بمراقبة فعالة لتطورات أسعار دخل العملات الخاصة ومن ثم إدارة المخاطر.

ب) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتعتقد إدارة الصندوق أن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات النقدية للصندوق مسجلة بالريال السعودي. علاوة على ذلك، فإن معاملات الصندوق بالعملات الأجنبية تتم بشكل رئيسي بعملات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يوجد بها تقلبات كبيرة، وبالتالي فإن الأثر الناتج عن مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية ليس جوهرياً.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-١ مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر السعر

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العملات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار وصافي قيمة موجودات أدواته المالية عن كثب. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف القطاعات والصناديق الاستثمارية.

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر السعر. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم وصافي قيمة موجودات الصندوق مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

الفترة من

١٠ مارس ٢٠٢٥

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ريال سعودي

٧٣٥,٣٦٧

(٧٣٥,٣٦٧)

زيادة بواقع ٥٪

نقص بواقع ٥٪

٩-١-٢ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات على مدار الشهر، وسيطلب ذلك توزيع أرباح بشكل متكرر إلى الجهة المستفيدة، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأنها. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسيلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصومة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

٩-١-٣ مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-٣ مخاطر الائتمان (تتمة)

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٥

ريال سعودي

٤٤٠,١٣١
٣,٨٨٢,٣٣٩
٢٨٧,٥٠٠
<hr/>
٤,٦٠٩,٩٧٠
<hr/>

رصيد لدى البنك

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

ذمم مدينة متعلقة بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الريح أو الخسارة

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى المصرف، والذي لديه تصنيف ائتماني جيد كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد.

وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة. تم إدراج الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاح ٦.

٩-٢ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات وفقاً لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات للجهة المستفيدة ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات وتوزيعات الأرباح المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٣-٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنف إليه قياس القيمة العادلة. يتم تحديد المبالغ على أساس القيم المثبتة في قائمة المركز المالي.

الإجمالي	المستوى ٢	المستوى ١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
١٤,٧٠٧,٣٣٧	٤,٦٧٠,٢٧٢	١٠,٠٣٧,٠٦٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تحديد قيمة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ١٠,٠٣٧,٠٦٥ ريال سعودي) على أساس أسعار السوق المتداولة لأدوات حقوق الملكية المدرجة في السوق المالية السعودية ("تداول")، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

يتم تحديد قيمة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ٤,٦٧٠,٢٧٢ ريال سعودي على أساس أحدث سعر استرداد متاح لصافي قيمة موجودات الصندوق الاستثماري كما هو محدد من قبل مدير الصندوق المعني، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالقيمة السوقية تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإعادة التسعير المتكرر لها وإمكانية تسهيلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

الإجمالي	بعد ١٢ شهراً - غير متداولة (ريال سعودي)	خلال ١٢ شهراً - متداولة (ريال سعودي)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤٤٠,١٣١	-	٤٤٠,١٣١	الموجودات
١٤,٧٠٧,٣٣٧	-	١٤,٧٠٧,٣٣٧	رصيد لدى البنك
٣,٨٨٢,٣٣٩	٣,٨٣٧,٧٦٤	٤٤,٥٧٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٨٧,٥٠٠	-	٢٨٧,٥٠٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٩,٣١٧,٣٠٧	٣,٨٣٧,٧٦٤	١٥,٤٧٩,٥٤٣	ذمم مدينة متعلقة بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			إجمالي الموجودات
١٨٥,٢٨١	-	١٨٥,٢٨١	المطلوبات
١٨٥,٢٨١	-	١٨٥,٢٨١	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
			إجمالي المطلوبات

١١- التعهدات أو الالتزامات المحتملة

يرى مدير الصندوق أنه لا توجد أي تعهدات أو التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٢- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة ("الهيئة"). وسيكون آخر موعد لتقديم الإقرار إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٦.

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١٤- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإفصاحات حولها.

١٥- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ شوال ١٤٤٧ هـ (الموافق ٢٩ مارس ٢٠٢٦).